

المحاضرة 10: مجتمع المعلومات في الجزائر: إن الدخول إلى زمرة المجتمع المعلوماتي ال يقف على رغبة الدول بل يتعداها إلى **الاستعداد المثل ووضع الخطط والاستراتيجيات لذلك، وتوفير البنية التحتية وتحضير الموارد البشرية لهذا. والجزائر كغيرها من** **البلدان النامية التي تسعى جادة لدخول المجتمعات المعلوماتية من خلال** وبو الأمر الذي سنحاول التطرق لو في هذا **العنصر المتعمق بمدى الاستعدادات والتدابير التي اتخذتها الجزائر من أجل الولوج إلى مجتمع** 1- نبذة تاريخية عن مجتمع المعلومات في الجزائر: عرفت الجزائر خلال حقبة السبعينيات من القرن الماضي حالة ازدياد وانتعاش على المستوى ما جعما تحتل مكانة مرموقة إذا ما تم مقارنتها بالدول أين تم تخصيص ما نسبته 25 ٪ من ميزانية الدولة لإنشاء بياكل تدريبية على جميع بما في ذلك مجال العالم الإلكتروني. إل أن مرحلة التسعينيات وما صاحبها من محكات اجتماعية وأمنية وسياسية، البترول أدى إلى أزمة اقتصادية، وبالتالي تراجع في البنية التحتية بفعل الظروف الأمنية السائدة شيد عام 1997 م إعادة بيكمة لحوالي مئة شركة **عمومية اقتصادية بفعل الانتعاش الاقتصادي** قوبداية تحسن وانف ارج الأزمة الأمنية، بتحرير التجارة الخارجية، عصنة القطاع المصرفي، في أوت 2000، تمت المصادقة على قانون البريد والتصالات، التطوير، احتكار الدولة لقطاع الاتصالات. مجال الاتصالات الياتية، والثانية فيديسمبر 2003 لموطنية الكويتية. في أبريل 2001 الموافقة على مخطط الإنعاش الاقتصادي لمفترة من 2001 إلى 2004، م استفاد قطاع تكنولوجيا العالم والاتصال مباشرة من بعض الحصص حيث تضمن ذلك تخصيص **مبالغ معينة للاتصالات الأساسية،** وتقسمت الحصص إلى أربع مشاريع تحت مسؤولية وزارة البريد وتكنولوجيا العالم والاتصال على النحو التالي: - إنشاء مركز لتكنولوجيا العالم والاتصال بكلفة تقدر بـ 130 مليون دولار. - تطوير ورفع مستوى الخدمات البريدية على الصعيد الوطني بقيمة 83 مليون دولار. - برنامج لتوسيع الاتصالات الياتية في البمديات النائية بقيمة 83 مليون دولار. المشروع الرابع تابع لوزارة التعميم العالي والبحث العممي و بو خاص بدعم وتطوير برامج في 28 أكتوبر 2001 تمت المصادقة على قانون توجيهي لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة، **هذا القانون يضم تكييفا لمنظام الجبائي و تبسيطا** **لإجراءات المتعمقة بالتعامل البنكي** تتألف من عشرين عضوا بالإضافة إلى أعضاء من الدواوين الوزارية والساتذة قديمي خدمات الإنترنت دم التقرير في أكتوبر والبنكية، والضريبة، أمام 26 مبادرة سواء كانت عامة أو خاصة، والتي من شأنها تحقيق تكامل المجتمع في مجال المعلومات. عرضت وزيرة البريد وتكنولوجيا الاتصالات في جنيف 2014 الإستراتيجية الجزائرية لبناء **مجتمع لمجتمع المعلومات، أن "الجزائر تونس عام 2005، من خلال اعتماد إستراتيجية متكاملة لبناء مجتمع المعرفة والاقتصاد** **المعتمد على المعرفة.** وأكدت الوزيرة على أن الجزائر أدرجت من بين أولوياتها الإستراتيجية ديمقطة الاستفادة من تكنولوجيا العالم والاتصال من خلال التكوين وضمان تطوير الميارات و تسهيل الانتقال كما اشارت السيدة الوزيرة إلى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإنترنت ذي التدفق السريع والفائق السرعة في الجزائر، ال يقل عن 780 ألف كيمومتر من الألياف البصرية عبر البلد. وفيما يتعمق بربط المناطق ومراكز البحث، بشبكة الإنترنت ذي التدفق السريع، 1000 نسمة. أكدت الوزيرة أن الابتكار والتطوير المقاولي الريادي يعدان من أركان الإستراتيجية الوطنية التي تبنيتها الدولة من خلال الحظائر التكنولوجية، **جنب الإلكترونية المخصصة لمقطاعات المختمة والمواضيعية، وتعتبر أحد الأولويات في البرنامج الوطني.** ١ بطاقة الضمان الاجتماعي، الوطنية لمرعاية الطبية عن ب 18 مؤسسة استشفائية، ض وبى جزء من إستراتيجية البلاد الوطنية. ١ أن **عممية التكنولوجيا، التي تستهدف تجييز حافلت تنتقل من قرية إلى أخرى لتعريف السكان المعزولين بتكنولوجيا الاتصالات** والعالم، البلاد. وبو نيج تعززه تطورات إيجابية في المؤشرات الرئيسية التي تسيم في تقدم المجتمع البشري الى مجتمع المعلومات، سيما الزيادة الممحوطة في عدد مستخدمي الإنترنت. ت ن مشروع الج اثر الإلكترونية **جبة** ضم 2013 ضمن مباد ارت ومشاريع الحكومة الج اثرية المونحو تحقيق التنمية المستدامة في مختف جوانب الحياة. يأتي هذا المشروع في إطار جيود بناء حيث يهدف إلى إنشاء نظام إلكتروني متطور وشامل، وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة من خلال تطوير نظام المعلومات في القطاعات التصلية والبنكية والإدارية والتعميمية. والحيات الإدارية. وكان الهدف من مشروع الجزائر الإلكترونية يتمثل في: - ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية لمواطنين، وأن تكون متاحة لجميع، وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي تسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق أو معلومات. - لتنسيق بين مختف الوزارات والبيئات الرسمية. - تحسين نوعية الخدمات المقدمة لمواطنين في مختف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في تجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة كذلك تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن. - حماية مجتمعنا وبلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة لمحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا تزوير وتقميد وثائق

اليوية والسفر كوسيلة للتشاربا. يتم تقييم مجتمع معين أو دولة معينة وربطها بمجتمع المعمومات بناء على وضعيتها وبذا وفق مؤشرات تحدد مكانة كل دولة. ومن بين هذه المؤشرات نجد: **أ - مؤشر تكنولوجيا العالم والاتصال (IDI :)** ويقاس هذا المقياس **تقدم وتطور** والنمائية لتكنولوجيا العالم والاتصال في الدول ومدى إمكانية تاتو الدول في ومؤشر كثافة الاستخدام، ومؤشر ميارة الاستخدام. ويشير هذا المقياس في الجزائر إلى تأخر كبير وفق مؤشر تطور تكنولوجيا المعمومات والاتصال، سنة 2017، الأمر الذي أدى إلى أن تصنف الجزائر في المرتبة 102 عالميا من أصل 176 دولة، و11 عربيا من 19 دولة. بين الدول لزيادة الرفابية. **ب - مؤشر البيئة:** ويضم البيئة التنظيمية والتشريعية، وبيئة الابتكار والأعمال. وجانزية الميارات. **ج - مؤشر الاستخدام:** ويضم مؤشر الاستخدام الفردي، والاستخدام الحكومي، **د - مؤشر التأثير:** ويضم مؤشر التأثير الاقتصادي لتكنولوجيا، الاجتماعي لتكنولوجيا. مستوى مؤشر الجانزية الشبكية، **هـ - مؤشر النسبة المئوية لألسر المعيشية التي لديها حاسوب:** يشير هذا المقياس أو المؤشر مكتبي، لوح رقمي. (الجزائر معدل ال باس بو 24. إال أنيا ال تزال بعيدة عن 37%. أينتجاوز المعدل العالمي واقترب من المعدل ألوربي لكل 100 ساكن، حيث بمغ معدل الجزائر 02.117، 101، والمعدل ألوربي 118. من خالل ألقام المقدمة وفق مؤشرات قياس مجتمع المعمومات يتضح لنا أن الجزائر تعيش ويمكن أن نوجز أسباب هذا التأخر فيما يلي: - الزالت الجزائر بعيدة عن المقاييس العالمية في استعمال التكنولوجيا، مما يسيب في تعزيز التنسيق بيننا وتحقيق الاستقرار والكفاءة في العمل - ناك فجوة رقمية واضحة تظهر في عدة مجالات منها: البنية التحتية التكنولوجية لإدارة، والصحة، والتجارة، سمباً على تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية، تحقيق الاستفادة الكاملة من التقنيات الحديثة والتطورات الرقمية في أداء الواجبات - نقص في القطاعات افي جذب وتوظيف الخب اراء المؤمنين، - توجد مفايم وأفكار تتمسك بالطرق التقميدية ولم تتبنى التكنولوجيا الحديثة بعد في المجتمع الجزائري. قد ال يكون المجتمع مستعد سواء بسبب نقص الوعي بأميتو في تطبيق الحكومة الإلكترونية أو لعدم العتياد والتكيف مع هذه الطرق الجديد. بدو أن ناك انتشار التكنولوجيا منخفضة بسبب ضعف التأيل في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعمومات. بيدو أن هذه التكنولوجيا قد صارت محصورة بين الطبقات المثقفة دون أن تصل إلى وبذا يجعل المواطن يستخدم هذه التقنيات فقط في حالات الضرورة الممحة دون أن يستفيد منها بشكل أوسع في حياتو اليومية. - يواجه ألسر الجزائرية صعوبات كبيرة في الحصول على التقنيات بسبب تكلفتها العالية من الرفابية وبو ما يعتبرونو جزء. الياكل الاجتماعية اللازمة لتحقيق نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية،